

## وثيقة خاصة

### تقرير لجنة التحقيق عن تقصير القوات المسلحة الفلسطينية في التصدي لانقلاب الميليشيات الخارجة على القانون في غزة\* [مقتطفات]

في السابع عشر من حزيران/يونيو 2007 أصدر الرئيس الفلسطيني محمود عباس مرسوماً بتأليف لجنة مستقلة للتحقيق في تقصير القوات المسلحة الفلسطينية (الأمن الوطني والمخابرات والأمن الوقائي وحرس الرئاسة) في التصدي للانقلاب الذي قامت به حركة "حماس" في قطاع غزة ضد السلطة الوطنية الفلسطينية. وتألّفت هذه اللجنة من التالية أسماؤهم: الطيب عبد الرحيم (رئيساً)، ورفيق الحسيني ونبيل عمرو وسعيد أبو علي واللواء أحمد عيد والعميد حازم عطاالله والعميد يونس العاصي وعلي مهنا وحسن العوري (أعضاء). وقد عقدت اللجنة 49 جلسة استماع استغرقت 29 يوماً، وخلصت إلى مجموعة من التوصيات رفعت، في صورة تقرير شامل، إلى رئيس السلطة الوطنية الفلسطينية. وفيما يلي الفقرات الرئيسية لهذا التقرير.

[.....]

إن معركة الحسم الأخيرة، ما هي إلا نتيجة طبيعية لمقدمات بدأت مع نشوء السلطة الوطنية عام 94، حيث غابت الرؤيا بشأن مستقبل السلطة عموماً، وكأن الأمر امتداد لتجربة النظام السياسي في إطار م.ت.ف. خارج الوطن [.....].

[.....]

فقد تراكمت الأخطاء والانهيئات، مما عكس آثاره السلبية على الهدف الوطني، ولقد تركزت أهداف حركة "حماس" ببعدها الداخلي السلطوي ومحاولات السيطرة الداخلية، والتحكم بمسار المصير الفلسطيني المستقبلي، على خلفية المشروع البديل، والسعي لإنجازه عبر البدء بخلق السلطة الموازية، إلى تأسيس السلطة البديلة. كثيرة هي المؤشرات، التي تعبر عن مسيرة تحد حماسوي للسلطة، تمس بهيبتها وسيادتها ومؤسساتها الأمنية، دون أن تجد جواباً أو حتى تحقيقاً، بدءاً من اغتيال العقيد راجح أبو لحية قائد قوة حفظ النظام بالشرطة، وكذلك باغتيال اللواء موسى عرفات مستشار الرئيس العسكري، وهو الحدث الذي شكل نموذجاً لسلبية السلطة إزاء ممارسات "حماس"، وكشف عمق الخلافات الداخلية بين الأجهزة الأمنية، حين لم يتدخل أحد لنجدة اللواء عرفات كما كشف حجم التناقضات الداخلية بالمؤسسة الشرعية وعجزها، وأسس لمنهج الدفاع الذاتي المنفرد، الذي سيقى معتمداً كمنهج وسياسة دفاعية، حتى جولة الحسم العسكري الأخيرة دون أي دراسة لفعالية وجدوى هذا المنهج، ودون تقييم سلبياته الخطيرة التي ساهمت بصورة أساسية ضمن مجموعة عوامل أخرى في حدوث الهزيمة...

وبالعهد القريب، وبعد تشكيل حكومة "حماس"، فقد برزت موجات المواجهات والاشتباكات المسلحة، منذ أواخر ديسمبر [كانون الأول] 2006، واستمرت بصورة فاضحة، كأحد أبرز أشكال الصراع على السلطة، الذي حكم العلاقة بين "فتح" و"حماس" مطلع 2007. "حماس" تريد أن تستأصل وتعوض ما فاتها، و"فتح" تريد الحفاظ على وجودها، الذي تحقق لها طوال 13 عاماً دون التخلي عن قناعتها بضرورة مشاركة الآخرين لها، لتأخذ العلاقة حتى بعد اتفاق مكة الذي أسس لشراكة وأنهى اقتتالاً، طابعاً عنيفاً متصاعداً، لم يشهده المجتمع الفلسطيني من قبل، وهو يتجاوز الكثير مما كان يعتبر محرماً وخطوطاً حمراء..

أثناءها لم تحيد مؤسسة الرئاسة، بل كانت في مقدمة الجهات المستهدفة إعلامياً ومعنوياً وعسكرياً، حين هاجمت حركة "حماس" قافلة إمداد حرس الرئاسة، في طريقها من رفح إلى غزة بتاريخ 2007/2/1، وصودرت سبع مركبات لم يتم استردادها. وحين قصفت معسكر التدريب التابع لحرس الرئاسة ليستشهد (عشرون) متدرباً جديداً، ويصاب العشرات، إصابات معوقة، ويقع المعسكر بأيدي القوة التنفيذية الحمساوية، دون أن يتم استرداده

أيضاً.

تماماً كما حصل في معسكر التوأّم أكبر معسكرات الـ 17 ومعسكر حفظ النظام في اليرموك التابع للشرطة حيث تم مهاجمته ونهب أكثر من مئة وخمسين بندقية لتبدأ مسيرة الاستحواذ الحماوي على مواقع السلطة، بصورة متدرجة بمنهج القضم التدريجي والتراكمي، الذي لا يلقى الرد المناسب، لاسترجاع المواقع التي تسقط بأيدي ميليشيا "حماس" أو حتى لوضع حد نهائي لهذا النهب المتواصل لمواقع السلطة.

كانت تلك بعض المؤشرات التي تضمنتها مقدمات المواجهة الأخيرة، والتي بدأت حقيقة، وإن بمرحلتين، في الثالث عشر من أيار الماضي [مايو 2007]، إثر اغتيال الشهيد بهاء أبو جراد، حيث بدأت مرحلة التدهور المستمر والتصاعد الشديد، رغم كل اتفاقات وقف إطلاق النار التي كان يتم التوصل إليها في اللقاءات وجهود الوسطاء، بينما على الأرض، تزداد الاعتداءات عنفاً واتساعاً، حتى باتت كل المؤشرات في حينه بشهر أيار [مايو]، تؤكد اتجاه المعركة من جانب "حماس"، نحو الحسم النهائي للوضع في قطاع غزة.

[.....]

إن نظرة سريعة إلى التاريخ القريب، تكشف حدة الأزمات العميقة والمركبة، البنوية والوظيفية التي تعانها الحركة [حركة "فتح"] بما يتناسب حتى بتآكل رصيدها النضالي، ويقدمها حركة يستشري الفساد في أوساطها القيادية وخصوصاً لدى العناصر التي احتلت مواقع متقدمة بالسلطة (بدءاً من تقرير هيئة الرقابة عام 97 وانتهاءً بإعلان النائب العام بتاريخ 2006/2/5) حتى وصمت سلطة "فتح" بالفساد. وهو الأمر الذي كان أحد الأسباب الرئيسية لخسارتها للانتخابات البلدية والتشريعية أمام حركة "حماس"، هذا بالطبع إلى جانب التشرذم وغياب وحدة الموقف الذي تكرر بالمواجهة الأخيرة.. بما يدل على أن تجربة "فتح" بالحكم وقيادة النظام السياسي الفلسطيني دون إنجازات سياسية بعد إقامة السلطة نتيجة انسداد الأفق وسوء الأداء وانهايار خيار السلام التفاوضي "لم تكن نموذجاً مشجعاً يحفز التفاف الرأي العام".

كما أن سلوكها في بناء إدارة السلطة، بما في ذلك أساليب التعيينات ومعاييرها، لغياب الرؤيا المنهجية الواضحة خلق لحركة "فتح" نفسها، أزمة نوعية جديدة، بتسلل الكثيرين من أصحاب المصالح والانتهازيين، إلى صفوفها بالمؤسسات المدنية والعسكرية [.....].

[.....]

وقد عملت "حماس" على توجيه المعركة نحو [محمد] دحلان وما تصفه "بالتيار الخياني" بـ "فتح" كعنوان للاستهداف والاجتثاث، لتستقوي بجزء من "فتح" على جزء فيها، وقد نجحت بمثل هذا التكتيك على المستويين الإعلامي والتعبوي وصولاً إلى المواجهة المسلحة، باختراقات متعددة المستويات، بما فيها الاختراق النفسي، الذي جعل الكثيرين من مستويات قيادية يرددون بصوت مرتفع (لن نخوض معركة دحلان)، وذلك على خلفية الصراعات الفتاوية الداخلية.

لقد نجحت "حماس" بتحييد قسم كبير من الحركة (حتى في أطرها القيادية) هذا القسم الذي لم يكن يرى أن هذه المعركة هي معركة "فتح"، ولهذا قرر موقفه الحيادي السلبي الذي شكل خذلاً للتحرك والمدافعين عنها، غير أنه بالنتائج التي ستسفر عنها المواجهة في ظل ميزان القوى القائمة، ودون رؤية لوقائع الحرب الميدانية، التي لم تميز على الأرض بين "التيار الخياني" كما تزعم، وبين الأمن الوطني والحرس الرئاسي والمخابرات على سبيل المثال إنها مسؤولية التقاعس عن تحمل المسؤولية بالدفاع عن الحركة والسلطة والمراهنة على نتائج عسكرية تفضي إلى نتائج تنظيمية يتوهمون أنها ستكون لصالحهم.

[.....]

إن قيادة غائبة الدور غائبة الفعل غائبة الحضور لا تنتج رؤيا بأي اتجاه لمواجهة تحدي المصير... لهذا كانت وقائع الحرب الميدانية تواكب حالة التردّي والانهيار التنظيمية، بمقاييس الهزيمة المسبقة... وعليه فإن التنظيم بكل مراكز القوى فيه، ومستوياته التنظيمية وصولاً إلى رأس الهرم، بما فيه الحالات العسكرية، وامتداد تجاذباته وألوانه إلى المؤسسة العسكرية، لا يمكن أن يعفى من المسؤولية تجاه هذه الهزيمة المدوية بقطاع غزة، وامتداد تأثير صدها، إلى كافة أماكن تواجد الحركة، وخاصة الضفة الغربية بما يبعث على القلق والخشية من تفاقم حالة الانقسام والتشطي الحركية.

[.....]

## انهيار الأمن الوقائي والمخابرات العامة

لقد شنت "حماس" حربها ضد ما تسميه "التيار الخياني" الذي يمثله الأمن الوقائي ودحلان، وقد تولد الإحساس لجهاز الوقائي، بأنه في دائرة الاستهداف وصولاً إلى الاستئصال، وبالتالي فهو الأكثر استهدافاً وتركيزاً من جانب "حماس". وتضاعف لديه الإحساس بتخلي الأصدقاء عنه، فبعد مقاومته ومبادرته للتصدي والصمود، في وجه الهجمات المتكررة، وتتالي أو تتابع مؤشرات الضعف العام، واستنزاف قدراته، باتت معنوياته تتراجع، ويبحث عن بدائل لحفظ بقائه، واضطربت صفوفه، واهتزت معنويات قيادته، مع أنه الجهاز الأكثر سطوة تاريخية بغزة. ومع سقوط مقره في خان يونس، بعد نسفه بالمتفجرات من خلال أنفاق حفرت تحت مبناه، مع أن أمر هذه الأنفاق كشف قبل الانفجار بفترة ولم يتم تداركها، إهمالاً وتهاوناً بالمعلومات، وضعفاً بالأداء، كان هذا يترك أثره على كافة الأجهزة بالجنوب، لتتهاوى تباعاً وتلقائياً، ويمتد أثره إلى المقر الرئيسي للوقائي بغزة، الذي كان يتعرض لحصار وهجمات متكررة، ويبدى صموداً ومقاومة قوية، حتى قررت قيادته إخلاء المقر بصورة شبه كلية والانتشار بمحيطه، مع وجود غرفة عمليات الجهاز وقيادته بمبنى الرئاسة بالمنتدى قبل سقوطه بأيام.

[.....]

لقد كان لسقوط مقر الأمن الوقائي بغزة تداعيات كبيرة على مختلف الأجهزة والوحدات، حيث بعد سقوطه مباشرة ظهر الخميس، الرابع عشر من حزيران [يونيو]، كان مقر المخابرات الرئيسي، ينهار دون قتال، بينما كان مقر تابع للمخابرات في المشتل، يصمد منذ عدة أيام، ويخوض قتالاً بطولياً بأربعة عشر مقاتلاً فقط، في حين أن المقر الرئيسي، الذي تزيد القوة المدافعة عنه من الداخل والمحيط عن مئة مقاتل، ينسحبون من مقرهم ومحيطه، دون أن يتعرضوا لهجوم رئيسي، ودون أن ينفذوا التعليمات المركزية من رام الله، وخطة الإخلاء المسبقة، القائمة على حرق المبنى، كما حصل بالمقر الصغير التابع والمجاور، الذي قاتل بضراوة، واستشهد قائده بعد أن أحرق مبناه.

[.....]

كيف تنهار قوة يتجاوز عديدها الخمسين ألفاً (على الكشوف!!) بمحيط جغرافي يتجاوز قليلاً الثلاثمئة كيلومتر مربع بتجربتها وإمكاناتها وشرعيتها أمام عشرين ألفاً من الميليشيات.؟!

حقيقة لم يشارك بهذه المواجهات منذ بدايتها الأولى، حسب الشهادات التي استمعت إليها اللجنة، أكثر من 10 - 15% من حجم القوة البشرية، وبعض الشهادات تحصر العدد بألفي رجل. وحساب نسبة الدوام وفق النظام المطبق، لثلث العدد نهائياً وربعه على الأكثر ليلاً، إذا ما حذف منه، نسب الاختراق والإداريين والحالات المسلحة والمنتسبين عن بعد، فلن تزيد عن الألفي رجل. بل إن نسبة التواجد في بعض الأجهزة، أثناء المواجهات كانت بنسبة 40:1 كما هو الحال للأمن الوقائي.

وظهر جلياً، سوء استخدام السلاح، والإفراط بتبذير الذخائر تعبيراً عن الخوف أو عدم الثقة بالنفس وانعدام التدريب، وعدم التركيز، وبعض الأسلحة كقاذفات B7 لم يكن هناك من يجيد استعمالها، فلا يوجد مثلاً باللواء الثاني من يستخدم هذا القاذف سوى اثنين.

[.....]

## الاختراقات

لا اعتبارات سياسية محضة وأحياناً لتوازنات معينة وأهداف محددة لها علاقة بالاستمالة التنظيمية أو التلويح بتحالفات وخلاف ذلك من المبررات بدأت عملية إلحاق أعداد محدودة من تنظيمات إسلامية بما فيها "حماس" إلى داخل الأجهزة والمؤسسة العسكرية أو السكوت على بعض الحالات لروابط عائلية أو مصلحة نفعية [.....].

[.....]

إن حالة الاختراق لم تكن سرية أو مفاجئة كشفتها المواجهات الأخيرة، بل هي حالة قائمة ومتنفذة داخل المؤسسة العسكرية خاصة، ولها سطوتها حتى على قيادات الوحدات والمواقع، بل إن بعض عمليات التفريغ والإلحاق التي جرت أواخر عام 2005 شملت مئات العناصر، من منتسبي كتائب لها موقفها المناوئ للسلطة بتاريخ 2005/11/1 تم تفريغ أربعمئة عنصر من كتائب أبو الريش وستمئة [و] ثلاثة وخمسين من ألوية صلاح الدين ومئة واثنين وستين من الجهاد الإسلامي بالإضافة إلى حوالي عشرة آلاف عن طريق الأخوة نصر يوسف،

عبد الله الإفرنجي، والمشهوراي، وحلس بلغت نسبة الاختراق الحمساوي فيها ما لا يقل عن عشرة بالمئة ناهيك عن الفساد الكبير الذي يعترى أشكال التجنيد والذي كان يتم بالرشوة في حالات كثيرة.

لقد تركزت عمليات الاختراق بالمؤسسة العسكرية، حيث عمليات التفريغ الكبيرة، بالإضافة إلى عملية نقل كل من يكتشف تعاونه مع جهات خارجية من الأجهزة التي لم تخل بدورها من الاختراق إلى قوات الأمن الوطني بمعرفة الجميع الأمر الذي حوله مستودعاً للمتعاونين وجعل قاداته يشعرون بالإهانة والإهمال.

أما بالأجهزة بما فيها المخابرات وبعد محاولة اغتيال مدير المخابرات العامة الأخ طارق أبو رجب وإعادة فحص العاملين فقد تم اكتشاف عدد كبير من أعضاء الكتائب والألوية و"حماس" بينما كانت عناصر الجهاد تعمل بالمخابرات بصورة عادية والتحفظ يمارس فقط على "حماس" والألوية.

لقد أصبح الكثيرون من منتسبي اللواء الثاني من قوات الأمن الوطني "المنطقة الوسطى" من ألوية الناصر صلاح الدين "حيث يتركز وجود هذه الألوية في المنطقة الوسطى كذلك" وهو اللواء الذي لم يشهد أي مواجهات تذكر وغادر مواقعه بهدوء اعتيادي.

[.....]

### التوصيات المحددة

#### أ - توصيات للمؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية:

- 1 - ضرورة استكمال البنية الهيكلية لمؤسسة الأمن الوطني بتعيين القائد العام وهيئة الأركان وتحديد مرجعيات وصلاحيات واختصاصات موضحة ومحددة لأذرع المؤسسة المختلفة بما فيها الإدارية واللوجستية والطبية، بما يضع حداً لحالة الترهل وضعف الانتماء للمؤسسة.
- 2 - تشكيل جهاز رقابة وتفتيش مركزي مرجعيته القائد الأعلى باختصاصات أمنية ومهنية لمتابعة الواقع الإداري التعبوي والتأهيل لقوى الأمن المساهمة في تصويب إعادة بنائها وهيكلتها بالاستناد إلى خطة عمل مسبقة ومعتمدة.
- 3 - المضي قدماً بتطبيق نظام التقاعد والوفاء بحقوق المتقاعدين بما في ذلك الحوافز التقاعدية، لتشجيع تسارع العملية ولكن على أسس تضمن التواصل الضروري بين الأجيال والتجربة والتراتب العسكري، وضمن أولويات مصلحة المؤسسة وضوابط الترقيات ومعاييرها، مع التمييز بين الرتبة والمرتبة واقتصار الأمن الوطني على العسكريين المحترفين المؤهلين ما أمكن.
- 4 - من أجل تأهيل القيادة وبناء مؤسسة أمنية عسكرية بروح وطنية، يتم إنشاء كلية للدراسات والعلوم الأمنية والعسكرية بصورة عاجلة، تركز على برامج الدراسة بمهارات القيادة والتكوين النظري والتطبيقي في مجالات الأمن [و]الشرطة والعلوم العسكرية.
- 5 - إعادة بناء جهاز التوجيه السياسي والمعنوي بتنقيته، واقتصاره على المؤهلين القادرين على ممارسة مهام واختصاصات الجهاز في الإطار النظري السياسي والإعلامي والتعبوي، وفي إطار توفير الحوافز المعنوية المادية، بما يمكن الجهاز من تفعيل خطط عمل موجهة تقدر الانتماء للوطن والمؤسسة العسكرية وتغذي الكرامة والاعتزاز بهما، من خلال انسجام الشعور بالولاء ومكانة الذات بالمؤسسة الأمنية العسكرية.
- 6 - وضع استراتيجية لإعادة بناء مؤسسة أمنية، وخاصة عسكرية، أكثر رشاقة وأقل عدداً، بإعادة النظر بمجموع المنتسبين الحاليين والتفريق بين منشأة اجتماعية كما هو الحال اليوم ومؤسسة عسكرية، بالاعتماد على معايير واضحة للتقاعد والخدمة المدنية والتجنيد.
- 7 - المضي قدماً بإعداد خطة إعادة هيكلة وبناء الأجهزة الأمنية والعسكرية أخذاً بعين الاعتبار الخطوات والمراحل التي تم إنجازها، وإخضاعها للاستشارة، ثم البدء بتطبيق وتنفيذ المراحل المتدرجة منها بصورة منهجية.
- 8 - استحداث نظام الخدمة الوطنية بما يستوعب فائض الأجهزة من الإداريين والحرفيين ومثيلهم من القوة البشرية، ثم اعتماد سياسة تجنيد وطني اختياري، متزامناً مع استحداث هيئة إنشاءات متعددة الاختصاصات الصناعية التجارية والزراعية والإنشائية، هيئة مستقلة بعقد شراكة بين السلطة ممثلة بالمؤسسة العسكرية وصندوق الاستثمار والقطاع الخاص، تلبي احتياجات المؤسسة وإدارات السلطة

- واستصلاح وتنمية الأراضي الحكومية.
- 9 - الشروع بإعادة بناء جهاز خدمات طبية عسكرية متكامل، خاصة لجهة بناء وتجهيز المشافي العسكرية والتأمين الصحي وكل المتطلبات اللازمة لإحداث نقلة نوعية في توفير العلاج والرعاية الصحية للعسكريين عامة وعائلاتهم بما يميز المؤسسة العسكرية ويؤكد الاهتمام الخاص بها.
- 10 - استحداث المكتب العسكري للقائد الأعلى بالرئاسة ليرتب العلاقة المباشرة بين الرئيس والمؤسسة ويتابع أوضاعها واحتياجاتها ويقوم جسر التواصل الرسمي والإنساني مع منتسبي المؤسسة ويحطم حاجز الصد القائم.
- 11 - إن خطة عمل ميدانية على الصعيد المرهلي، تحدد بإطار زمني محدود، وقابلة للتعميد والتطوير والتجديد، ضرورة ملحة لتحريك دائم لقوى الأمن الوطني. وإن مؤسسة بلا مهمات يومية ضمن خطة، تحدث تغييراً وتجدداً تراكمياً ولو محدوداً إلى الأمام، سيبقي المؤسسة بحالة خمول وترهل واثكالية، وهو ما تستدعيه قضية إعادة تفعيل وخلق حيوية بالمؤسسة ضمن متطلبات ونظم الانضباط العسكري بكافة مظاهره، بما يخدم وضع وتنفيذ خطة متوسطة المدى تغير من واقع المؤسسة تغييراً نوعياً برؤيا استراتيجية.
- 12 - تفشي ظواهر تخلي المرجعيات عن الأفراد منتسبي الأجهزة وعدم حمايتهم تنظيمياً ومؤسسياً، يؤدي إلى إهمال القيام بالواجب، والتغاضي عن حالة الفوضى والإخلال بالنظام واللجوء إلى الحماية العائلية العشائرية وخاصة عند تجاهل تطبيق النظام والمحاسبة بموجب القانون واللجوء للمصالحة العشائرية أحياناً على حساب الأفراد وحقوقهم وكرامتهم، الأمر الذي يستدعي أن تتحمل المؤسسات والأجهزة مسؤوليتها في مواجهة الحدث وحماية عناصرها بموجب القانون، بما يعزز من هيبة المؤسسة ويحفظ تماسكها ومعنويات منتسبيها.
- 13 - وضع حد نهائي لأي مظاهر تمييزية أو محاباة بين الأجهزة والتعاطي معها من بابي الحقوق والامتيازات من جهة والواجبات من جهة أخرى بموازين العدالة والمساواة بقدر ما يلبي الاحتياج، ويحترم الاختصاص وفق أحكام القانون والنظام.
- 14 - إن إعادة مأسسة هيئة الإدارة بنظم ومفاهيم وضوابط محددة ورفدها بالكادر المهني، تشكل ضرورة ملحة لضمان عمليات التجنيد على قواعد سليمة وبمقاييس محددة، وكذلك الحال بالنسبة للترقيات ضمن سلم الأحقيات والأهلية والجدارة، ومن أجل إعادة تقييم وفرز الكفاءات العسكرية المؤهلة، والمساهمة بتقديم وتزكية ذوي الاستحقاق بالتقيد الصارم بمعايير الموضوعية والنزاهة والشفافية.
- 15 - إقرار تشكيل غرفة عمليات مركزية ضمن هيكلية المؤسسة العسكرية الجديدة أو المستحدثة، تتفرع عنها غرف عمليات فرعية على مستوى المحافظات، وتتصل معها بصورة مباشرة لتوحيد الأمر العملي اليومي بكافة المناطق، ومركزة التوجهات وربط الفروع بالمركز، بما يتطلب الانضباط العسكري وتغذية غرفة العمليات المركزية بالمعلومات والأحداث وكيفية متابعتها ومعالجتها، لتوحيد الإجراءات وتقييم الوضع الميداني بصورة شمولية. على أن يتم اختيار أعضاء تلك الغرف من الضباط الأكفاء من المؤسسة العسكرية والأجهزة الأمنية كأداة للتنسيق والتعاون والعمل المشترك وانسياب تبادل المعلومات وتعزيز الثقة البيئية وتحديد المسؤوليات وتحديد عدم الالتزام والخروج عن العمل الجماعي.
- 16 - إعطاء أولوية لتوفير رواتب استحقاقات العاملين بالأجهزة المؤسسة العسكرية، وكذلك مستلزمات استيعاب جمعهم بالمقرات [و] الثكنات، إضافة إلى المتطلبات اللوجستية بما فيها اللباس والإطعام الجيد [و] الإقامة المقبولة، وفرض نظام الحياة العسكرية بتفاصيلها الصغيرة والدقيقة بصورة مستمرة لتكريس حالة الانضباط العسكري.
- 17 - إعادة تشكيل جهاز الاستخبارات العسكرية، وتفعيل دوره داخل الوحدات العسكرية، وإقامة تقاطع مع الأجهزة الأمنية الأخرى والرفع من مستوى أداء الجهاز، واحترام توصياته وملاحظاته، لتطهير المؤسسة من الاختراقات، وتعزيز الثقة الداخلية وصياغة التقديرات العلمية وتقديم المعلومات الدقيقة ومتابعتها.
- 18 - توجيه القوات والأجهزة الأمنية نحو تبني سياسات حركة وتواجد ميداني جديد، تعتمد استراتيجيا استعراض القوة وعدم التغاضي أو تمرير أي اعتداء أو مس بهيبة وكرامة المؤسسة، والتقيد بتطبيق النظام والقانون إزاء قضايا من هذه القبيل وإزاء أي تجاوز للنظام أو إخلال القانون، بعيداً عن السلوك العشائري والعائلي أو الرشوة تحت طائلة المسؤولية.

- 19- إعداد خطة أمنية قابلة للتنفيذ الميداني، والتنسيق الأمني، لمواجهة ظاهرة الاتجار بالسلاح، والسيارات المسروقة، وآفة المخدرات والعمل على احتوائها، لخطورة استمرار تفاعل تداعياتها وانعكاساتها الأمنية والاجتماعية والاقتصادية.
- 20- البدء بتفعيل مجلس الأمن القومي من خلال الشروع بتشكيل أمانة سر المجلس كمؤسسة، بغض النظر عن تشكيلة وأعضاء المجلس نفسه، تبدأ بممارسة عملها وفق رؤية معتمدة من الرئيس، وبمهام واختصاصات شمولية، تغطي متطلبات تدعيم ركائز الأمن القومي، وفحص التهديدات والتحديات التي تواجهه، وإعداد التحليلات العلمية والتوقعات المحتملة، واستنتاج تقديرات الموقف الممكنة وترجيحها لمساعدة صانع القرار.
- 21- وضع السياسات القادرة على مأسسة الأجهزة الأمنية وإبعادها عن الولاء الشخصي لقائدها، بما يضع حداً لحالة التناقض والتناحر التي تصل مرحلة الاحتراب وانعدام الثقة البيئية، وصولاً إلى الواقع التكاملي المنبثق من التقيد بالاختصاص الوظيفي وإنهاء روح الإقطاع الأمني القائمة.
- 22- الاستمرارية بنفس المهمة والموقع لسنوات طويلة دون تغيير تقتل عنصر الإبداع والتجدد والمواكبة، وتخلق الإقطاعية الفردية، وينعكس هذا سلباً على المؤسسة أو الجهاز ترهلاً وتردياً إدارياً ومهنياً ومعنوياً، يصنع الأزمة الداخلية بصورة متتالية، لذلك فإن تحديد المدد الزمنية على رأس المؤسسات والمواقع بأربع سنوات أسوة برئيس السلطة ليس عقوبة، وإنما قانون ينبغي تطبيقه باحترام.
- 23- تقارير العمل اليومي (معلوماتية وأحداث وتطورات سياسية والحياة الوطنية الداخلية على كافة الصعد) تحول إلى أمانة سر مجلس الأمن القومي ليضع دراستها وتنظيمها وتكييف خلاصاتها، مع الاستنتاجات والتوصيات أو الاقتراحات المتولدة وبناء تقدير موقف يركز إليها بالأسلوب البرقي تعرض صباح كل يوم على سيادة الرئيس القائد الأعلى، ليتمكن من متابعة الوضع وإصدار التوجيهات لجهات الاختصاص والإعداد لاتخاذ القرارات المناسبة.
- 24- من الأهمية بمكان أن يتم إحكام الرقابة والمتابعة لأداء مختلف الأجهزة الأمنية بما فيها الشرطة على المستوى الميداني والسلوكي والتعامل مع الجمهور العريض في المؤسسات. إلى جانب العلاقات المدنية بين منتسبي الأجهزة بالشارع والأخطاء المنفرة التي تستجلب نفور الجمهور وعدم احترامه حتى وإن تملكه الخوف والخشية، بما يجعل من المؤسسة والأجهزة محل نقمة وقلة احترام، الأمر الذي يقتضي وقفة حازمة للتقيد الصارم بالانضباط العسكري ليكون الناس درعاً للأجهزة والمؤسسة.
- 25- أحد مظاهر الخلل والفساد، تمثل بعدم وضع الإمكانيات ومقدرات الأجهزة بمكانها الصحيح لسوء الإدارة أو شخصنة الجهاز أو المحاباة أو لعدم الكفاءة وغيرها من الأسباب، الأمر الذي يؤدي إلى تعطيل الإفادة من هذه الإمكانيات، وصولاً إلى تلفها وإضاعتها أو استئثار فئة معينة بها ودون وجه حق، أو جعلها بأغلبيتها الساحقة بتصرف القائد منفرداً... الأمر الذي يستدعي مراقبة وضع تلك الإمكانيات بمكانها الصحيح.
- 26- إن إهمال قيمة المعلومات وعدم التعاطي الجدي معها، تحصيلاً ومتابعة، وإصداراً للقرار المناسب، شكل خلافاً كبيراً بأداء الأجهزة، الأمر الذي يستدعي ضرورة ملحة لمعالجة هذه المسألة باستحداث المركز المختص بتقاطع المعلومات وتوجيه متابعتها وتقييمها بدءاً من تحري دقتها، والتأكيد على منع احتكارها والإفادة منها باتخاذ القرار اللازم.
- 27- وضع الأنظمة الكفيلة بمنع اشتغال قادة الأجهزة والمؤسسة العسكرية بالسياسة بصورة كلية ومطلقة، وإبعاد المؤسسة والأجهزة عن التسييس والتواصل السياسي الداخلي والخارجي، مع التقيد باختصاصاتها المعلوماتية البحتة حتى على نطاق العلاقات الدولية، وإحباط ومنع أي أجنداث شخصية تخلق محاور ومراكز قوى بالأجهزة.
- 28- المنع الكامل وتحت طائلة المسؤولية لتلقي الأجهزة أي مساعدات أو تمويل خارجي وخارج نطاق قنوات المال الرسمية والشرعية، وإخضاع الأجهزة لرقابة مالية وتدقيق من جهاز الرقابة المختص، كذلك منع العاملين بالأجهزة وصولاً إلى المستويات القيادية من مزاوله أي نشاط تجاري أو استثماري وإخضاع الجميع للمحاسبة والمساءلة.
- 29- البدء بإنهاء حالة العسكرة الخاصة بالأجهزة الأمنية تحت مسميات القوة التنفيذية للجهاز، في نطاق تأكيد اختصاصات الأجهزة واحترام تلك الاختصاصات والالتزام بها، واقتصار العمل ذي الطبيعة والاختصاص العسكري للأمن الوطني.

30- المضي قدماً بإعداد خطة إعادة هيكلة وبناء الأجهزة الأمنية والعسكرية، أخذاً بعين الاعتبار الخطوات والمراحل التي تم إنجازها، وإخضاعها للاستشارة ثم البدء بتطبيق وتنفيذ المراحل المتدرجة منها بصورة منهجية.

### ب - بشأن التنظيم وحركة "فتح":

- 1- على "فتح" أن تعتمد الأسلوب الأكثر يسراً وسرعة وإجماعاً، حتى وإن تجاوز المعايير التنظيمية، للبدء بالإعداد للمؤتمر العام لينعقد خلال فترة غير بعيدة، وقد يكون موزعاً بنفس التوقيت على ثلاثة مواقع هي الضفة وغزة والخارج لتوظيف التكنولوجيا بما يعيد للحركة شرعيتها، على أن يكون هذا المؤتمر بنظام استثنائي ودورة واحدة يؤسس لعقد المؤتمرات الفعالة النخبوية القادمة.
- 2- أن تبادر اللجنة المركزية للحركة لإصدار بيان سياسي يعقب على أحداث غزة وغيرها من التطورات، ويوضح الرؤية المستقبلية للوضع الوطني، والتعامل مع "حماس"، والوضع الداخلي الذي ينبغي أن يخضع لاعتبارات المصالحة الفتاوية والتجميع لكافة الطاقات، والتوجه نحو المؤتمر لتأسيس "فتح" الجديدة المعاد هيكلتها، الحاضنة لكل أبنائها لمواصلة النضال لإنجاز المشروع الوطني.
- 3- إن تفعيل دور الأطر القيادية لحركة "فتح" وخاصة اللجنة المركزية والمجلس الثوري يتطلب اهتماماً خاصاً، بدورة الاجتماعات وانتظامها، وآليات متابعة تنفيذ القرارات، بانعكاس يترك أثراً مباشراً، بالوضع السياسي والتعبوي، بالوضع الداخلي للحركة، بالتواصل الشعبي والأهم، على القرارات والتوجهات الحكومية كأن تعقد اللجنة المركزية اجتماعها، قبل يوم من اجتماع الحكومة وأن يتم توزيع المهام على أعضاء المركزية، وأن يمارسوا تلك المهام بطريقة قابلة للتقييم وتحديد المسؤوليات والاختصاصات، بنهج الالتزام بالعمل الجماعي وتكامل الأداء.
- 4- إن حركة "فتح" بحاجة إلى إحداث تغيير منبثق من عملية إصلاح وتجديد، تعتمد جوهراً شابة، تحظى بالاحترام، وبعيدة عن الشبهات، قادرة على التواصل مع المجتمع بشرائحه المختلفة وبخطاب وطني اجتماعي جديد، يعطي مؤشراً فعلياً على بدء عملية إصلاح وتجديد حقيقية، ويمهد لخلق طلائع قيادية، تتجاوز التقليدي من أدوات العمل، ويتم إعدادها، من خلال تقديمها للجمهور وتزويدها بالإمكانات، لتلعب دوراً مستقبلياً مستمداً من ثقة الجمهور، وقد يكون ذلك في إطار الاستعداد للانتخابات القادمة، وتقديم وجه وصورة جديدة للحركة.
- 5- إن تجربة السنتين الماضيتين القاسية على حركة "فتح"، وما تم اكتشافه من أخطاء وتقصير، أثناء فترة تفردتها بقيادة السلطة وخاصة لجهة حرمان الحركة كتنظيم، من تحقيق امتيازات ومكاسب مشروعة، بينما استأثر الأفراد بجلها، تحتم ضرورة الإفادة من الوقت والفرصة المواتية، لتدارك ذلك الخلل، وخاصة على صعيد النظام القانوني أو تخصيص المتطلبات والاحتياجات الضرورية لتمكين الحركة من الاعتماد على الذات (مثال تخصيص أراضٍ أو مبانٍ أو تراخيص أو مشاريع استثمارية... إلخ).
- 6- إن "فتح"، التي وصمت بالفساد فخرت الانتخابات التشريعية، تتعرض لحملة تشكيك، ومحاولات تجزئة، على مستوى مشروعها وهويتها الوطنية، وهي مدعوة لتطهير صفوفها، ومواقفها وسياساتها، وبرامجها وخطابها الإعلامي والتعبوي، بما يعزز عمقها الوطني ويعبر عنه بوضوح وبشты السبل لترسيخ نهجها الوطني، الأصيل وحماية رصيدها وتاريخها الوطني من التشويه.
- 7- انشغلت حركة "فتح" بالسلطة، وتماهت معها حتى الذوبان، فحملت أعباءها وأخطاءها، وأهملت عمقها وبيئتها الأولى في صفوف الشعب، فانعزلت عن الشارع، وانقطعت عن جمهورها، وفتحت أبوابها، للمتسلقين والانتهازيين، الذين أصبحوا عبئاً عليها وعلى السلطة، وسرعان ما بدلوا ولاءهم ارتباطاً بمصالحهم، والأخطر أنها فقدت مقومات الحياة التنظيمية الداخلية، فأصبح الانتماء للحركة مدخلاً لتحقيق المكاسب، وحلت قاعدة الأخذ محل العطاء، وأسلوب التكاليف بصورة مفرطة، فكل شيء بثمن، بما يقتضي إنهاء هذه الظاهرة، من خلال التدقيق بالعضوية وإعادة الحياة التنظيمية الطبيعية، إضافة إلى تفعيل الحياة الديمقراطية في كل أطرها.
- 8- إن أخطر ما يعانيه التنظيم الفتاوي، هو امتدادات الأجهزة الأمنية بتناقضاتها وصراعاتها، وانعدام الثقة البينية، بما أسهم بصورة مباشرة في ضياع التنظيم، وخلق مراكز القوى المتناحرة داخله، انعكاساً

- للتجاذبات بين الأجهزة، والولاء لقادتها ومسؤوليها، الأمر الذي يتطلب، إنهاء امتدادات الأجهزة بالتنظيم، وفصل التنظيم كلياً عن الأجهزة ووضع الآليات الضامنة لتحقيق ذلك.
- 9 - إن وضوح البرنامج السياسي النضالي للحركة، ينبغي أن يستكمل ببرنامجه الاجتماعي، ورؤيتها الشمولية للواقع الوطني الداخلي، بما يؤهلها لتمثيل تطلعات الشعب الوطنية، ومصالحه الحياتية اليومية، مع ضرورة بحث وتطبيق الأشكال والأساليب وتوفير الإمكانيات البشرية والمؤسسية والمالية للبدء بتنفيذ ذلك البرنامج عملياً، حتى يتلمس الجمهور نتائجه ويجد مصالحه وتطلعاته تكمن بالانتماء لحركة "فتح" والدفاع عن بقائها إضافة إلى تعزيزه لمكانة وقوة تأثير تنظيمها.
- 10 - إن أزمة الصراع بين الأجيال هي أحد أهم مكونات الصراع وأزمة الحركة العامة، وإن استمرار غلق الأبواب أمام الأجيال الشابة التي قاربت على الكهولة، سيدفعها إلى الاستمرار بتطوير مراكز القوى، والاستقواء بمصادر الدعم الخارجي الذي يهدد ببيان الحركة لذلك فإن العمل على إدماج القيادات الشابة في الأطر القيادية وإفساح المجال أمامها لتحمل مسؤولية القيادة المشاركة والتهيئة لبدائل قيادية في سياق تواصل الأجيال مع إمكانية توسيع واستحداث أطر قيادية جديدة من شأنه أن يساهم بتوحيد الحركة وتعزيز مناعتها الداخلية وتفعيل دورها الوطني.
- 11 - إقرار مبدأ المرونة في التقيد بالنظام الداخلي لحركة "فتح" وخاصة لجهة العضوية الضامنة للإضافة النوعية، بما يمكن الحركة من استقطاب كفاءات مهنية عليا تساعد في إحياء الحركة وتفعيل دورها وخاصة قطاعات الأكاديميين، ورجال القطاع الخاص، لتجديد الدماء وعدم حصر العضوية فيمن سبق أو أن تكون "فتح" لمن يدعيها.
- 12 - إن إصلاح السلطة الوطنية باعتبارها بالواقع والوعي الجماعي الفلسطيني سلطة أنشأتها حركة "فتح"، وتصويب أوضاعها الداخلية هو مكسب لحركة "فتح" وإنجاز لها، بما يتطلب السير بخطوط متوازنة تنظيمية عسكرية وسلطوية في آن واحد، وكل تقدم بمسار يخدم ويعزز المسارين الآخرين. ويحذر بأي حال وضمن أي مستويات أو ظروف التفريط بإخلاء مواقعها لآخرين والتأقلم مع محاولات وفترات التنازع عليها بالتخلي عنها.
- 13 - توقفت اللجنة أمام انعكاسات المواقع التنظيمية لحركة "فتح" على مجريات الأحداث ومواجهة الانقلاب، وهي ترى أن تجديد الأطر الحركية القيادية ورفدها بالقيادات والوجوه الجديدة المعروفة بالاستقامة والنزاهة والالتزام الوطني أمر بمنتهى الأهمية، وذلك من خلال معالجة الترهل خاصة بالمجلس الثوري بإعادة النظر بعضوية المتقاعدين وكبار السن والمرضى والشهداء وكذلك ممن قصروا بأداء الواجب وحمل المسؤولية من الذين تمت إضافتهم للمجلس على أساس كونهم كفاءات تبين أنهم ليسوا بمستواها.
- 14 - إن اللجنة وقد استنتجت مدى التقصير الذي يحمل تبعاته قياديون بالحركة، بدءاً من اللجنة المركزية التي ينبغي أن تمارس النقد الذاتي حيال التجربة، وتقف أمام ضعف أدائها وغيابها عن الأحداث مسؤولية حقيقية، لتجاوز واقع أزمته بالمكاشفة والمصارحة والالتزام بالعمل الجماعي بما في ذلك تقييم أداء ومواقف بعض أعضائها التي كان لها الأثر السلبي، يستحق المساءلة داخل إطار المركزية، وكذلك بالنسبة للكفاءات المضافة للمجلس الثوري الذين تقتضي أمانة المسؤولية إعادة النظر بعضويتهم في نطاق تبعات المسؤولية والتقصير البين بشأن أدائهم ومواقفهم بما في ذلك إحالتهم وغيرهم للمحاكم الحركية.

[.....]

#### التوصيات في مجال المسؤولية الفردية

[.....]

#### أولاً: توصيات بشأن من استحقوا التقدير والتكريم

##### أ - الاعتبارات الموجبة:

يتمتع الضباط والقادة الذين استحقوا هذه التوصية عن جدارة واقتدار لعدد من المزايا التالية:

1 - أدوا واجبهم العسكري ونفذوا التعليمات العسكرية في حماية المشروع الوطني والنود عنه بكل إخلاص



- وأمانة وبسالة وكما يليق بشرف العسكرية الفلسطينية.
- 2 - استنفذ البعض منهم كافة الوسائل المتاحة وضحوا بأرواحهم فداء لمشروعهم الوطني وحماية لجنودهم ومواقعهم ولشرفهم العسكري.
  - 3 - استنفدوا كافة الوسائل المتاحة للدفاع عن هيبة السلطة وحماية مواقعها.
  - 4 - كان الموت أهون عليهم من ذل الاستسلام.
  - 5 - جميعهم قاتلوا على رأس قواتهم وفي ظليعتها مما أعطى جنودهم المثل الصادق في فن القيادة وصدق الانتماء.
  - 6 - بقوا حتى النهاية في مواقعهم وعلى رأس قواتهم يرفعون معنوياتهم ويحرضونهم على إفشال الانقلاب ويوجهونهم ويقاتلون معهم.
  - 7 - قائمة الشرف: حتى تاريخه تسجل اللجنة الأسماء التالية: [...]
 

[اللواء الشهيد محمد زياب حسين غريب (الأمن الوقائي)؛ العميد الشهيد عبد القادر سالم محمود سليم (المخابرات العامة)؛ العميد جهاد عبد الرؤوف سرحان (الأمن القومي)؛ العقيد الشهيد نصر عبد الرحمن أبو شاور (الأمن القومي)؛ العقيد الشهيد جمال عبد ربه أبو الجديان (أمن الرئاسة)؛ العقيد الشهيد محمد إبراهيم خليل خطاب (الحرس الرئاسي)؛ المقدم الشهيد حسين أحمد أبو هليل (الأمن الوقائي)؛ الرائد الشهيد منذر أحمد شاكر كلاب (الأمن الوطني)؛ الرائد الشهيد سامي محمود حسن عمران (الأمن الوطني)؛ الرائد الشهيد سميح إبراهيم سليم المدهون (أمن الرئاسة)؛ النقيب الشهيد محمد داود محمد مقداد (المخابرات العامة)؛ النقيب الشهيد بهاء الدين موسى أبو جراد (الأمن الوطني)؛ المساعد الشهيد ماهر مروان البورنو (الحرس الرئاسي)؛ الجندي الشهيد (هاني محمد النحال)؛ الجندي الشهيد عبد القادر جبريل درابية (الحرس الرئاسي)؛ الجندي الشهيد أدهم نافذ محمد مصطفى (الحرس الرئاسي)].

#### ثانياً: توصيات بشأن من يتحملون تبعات المسؤولية

- استناداً إلى شهادات المعنيين والمستجوبين فقد استنتجت اللجنة أن مخالفات كثيرة تحمل في طياتها أوجه التقصير وترتب إقامة المسؤولية يمكن إجمالها بالنقاط التالية [و] لحقت بنسب متفاوتة بالمشمولين بالتوصيات المستمدة من تلك المخالفات وفق معدلات ونسب ارتكابها وهي:
- 1 - لم يعملوا على حشد كافة طاقاتهم وإمكاناتهم المتاحة في الوقت المناسب وقبل القتال.
  - 2 - لم يبذلوا الجهد والوسائل الكافية لرفع الروح المعنوية لقواتهم.
  - 3 - لم يقوموا بتنظيم الدفاع عن مواقعهم حسب مقتضيات العمل العسكري.
  - 4 - لم يحتفظوا بقوات احتياطية لاستخدامها في الوقت المناسب.
  - 5 - لم يسجلوا حضوراً ميدانياً وقدرة قتالية ولا قدرة قيادية تليق بالرتب التي يحملونها.
  - 6 - لم يقاتلوا دفاعاً عن المشروع الوطني ولا عن مواقعهم.
  - 7 - تخلوا عن المبادرة واستسلموا لتطورات الموقف.
  - 8 - لم يقوموا بأي عمل هجومي ولا حتى تعرضي مجد للدفاع عن النفس.
  - 9 - لم يحاولوا فك الحصار عن وحداتهم ولم يطوروا هجوماً مضاداً.
  - 10 - عدم انسجام علاقة القادة وظهور بعض الخلافات والمحاور فيما بينهم.
  - 11 - تضليل القائد الأعلى من خلال عرض تقدير موقف غير دقيق وغير أمين.
  - 12 - إعلان البعض منهم أن هذه المعركة ليست معركة وتصرفهم مع قواتهم على أساس هذا الإعلان.
  - 13 - الاحتفاظ بالسلاح في المخازن وعدم توزيعه بالرغم من الحاجة إليه مما أدى إلى سقوطه بيد الانقلابيين بطريقة مذلة.
  - 14 - خلع البعض منهم ملابسهم ورتبهم العسكرية وارتدوا الملابس المدنية في وقت القتال مما سرّع في انهيار القوات.
  - 15 - سماح بعض القادة بوصول اختراقات إلى دوائرهم الأولى دون منع ذلك بل إن بعضهم استخدم الاختراق وسيلة لحماية نفسه.
  - 16 - سلّم البعض أنفسهم وقواتهم ومواقعهم للانقلابيين بشكل مخزٍ ودون أي قتال.

- 17 - لم يتم الالتزام بالعمل من خلال غرفة العمليات كما تقتضي التعليمات والأصول.
- 18 - ثبوت تمحور بعضهم مع تيارات داخل الحركة والتي كان لها موقف حيادي من المواجهة.
- 19 - الاتصال بالانقلابيين وتلقي الاتصالات منهم بهدف الاستسلام لهم دون إذن القيادة أو حتى معرفتها.
- 20 - لجوء البعض منهم إلى خلق التناقضات وإقامة المحاور داخل جسم القوات.
- 21 - افتقر البعض منهم إلى المؤهلات القيادية الأولية والمعرفة الأساسية لإدارة القتال مما ألحق في قواتهم خسائر بشرية لا طائل منها وكان يمكن تلافيها.
- 22 - اعتمدوا على القرار السياسي كملخص لهم ولم يعتمدوا على أنفسهم وقواتهم لخدمة القرار السياسي كما تتطلب أصول الجندية.
- 23 - عدم قدرة بعضهم على حماية الأسرار الموكل إليه حمايتها مما أدى إلى وقوعها بين أيدي الانقلابيين مع كل ما ينتج عن ذلك من أضرار ويحملون هم مسؤولية وقوعها.
- 24 - لم يعمل البعض منهم على نجدة قواته مع علمه أنها تواجه ظروفاً قاسية.
- [يسرد التقرير أسماء 23 ضابطاً مقصراً بين رائد وعميد أبرزهم: العميد أحمد العفيفي (مدير المخابرات العامة - أحيل على التقاعد)؛ العميد مصباح البحيسي (قائد الحرس الرئاسي - أُقيل من منصبه وأُنزلت رتبته إلى جندي)؛ العميد أحمد موسى (قائد أمن الرئاسة، القوة 17 - أُقيل من منصبه وأُنزلت رتبته إلى جندي)؛ العميد توفيق جبر (مدير الشرطة - خفض رتبته إلى جندي وطرده من الخدمة العسكرية)؛ العميد الركن منار شحادة (قائد الوحدة الخاصة في غزة - إقالته من منصبه وخفض رتبته إلى نقيب)؛ العميد يوسف عيسى (مدير الأمن الوقائي - إغفاؤه من منصبه وخفض رتبته إلى رائد)؛ العميد جمال العقاد (مدير الاستخبارات العسكرية - إغفاؤه من منصبه وخفض رتبته إلى عقيد وإحالاته على التقاعد)؛ العميد الركن فواز برهوم (قائد الشرطة البحرية - إغفاؤه من منصبه وخفض رتبته إلى نقيب)؛ العميد الركن إسماعيل الغلبان (المدير العام للشرطة العسكرية - خفض رتبته إلى عقيد وإحالاته على التقاعد)؛ العميد سليمان أبو مطلق (قائد الوحدة الخاصة في خان يونس - خفض رتبته إلى نقيب)؛ العميد الركن حسين عوض عودة (قوات الأمن الوطني - خفض رتبته إلى جندي وطرده من الخدمة العسكرية)؛ العميد سليمان محمد خضر (قائد اللواء الثاني في الأمن الوطني - خفض رتبته إلى جندي وطرده من الخدمة العسكرية)؛ الرائد زكي يوسف مبارك حسن (المخابرات العامة - خفض رتبته إلى جندي)؛ الرائد طارق مصطفى أبو هاشم (قائد الكتيبة 36 في الأمن الوطني - خفض رتبته إلى جندي)؛ الرائد طاهر كرم خويطر (مسؤول القوة التنفيذية في الأمن الوقائي - خفض رتبته إلى جندي وطرده من الخدمة العسكرية). وبموجب هذه التوصيات أُحيل 74 عسكرياً بين ضابط وجندي إلى القضاء العسكري لمحاكمتهم، أبرزهم: العميد مصلح عريقات؛ العميد مازن الخماش؛ العميد ناجي حبية؛ العميد سامي دلول؛ حسام طارق الشيخ علي مدير مكتب محمد دحلان.]

### ثالثاً: توصيات مقترحة كتدابير عاجلة

#### أ - تدابير عاجلة بشأن الأجهزة العسكرية:

- 1 - تعيين ضابط كبير يشهد له بالكفاءة المهنية والنزاهة قائداً عاماً لقوات الأمن.
- 2 - تعيين ضابط كبير مشهود له بالكفاءة والنزاهة مفتشاً عاماً لقوات الأمن يتبع القائد الأعلى مباشرة لتحقيق مستوى عال من الرقابة المهنية ومراقبة السلوك وتحقيق أعلى درجات قواعد الضبط والربط لدى منتسبي المؤسسة عموماً مما سيترك أثراً إيجابية في الأداء المهني والعلاقة بين الأجهزة وقبلها العلاقة مع المواطنين.
- 3 - تشكيل غرفة عمليات مركزية فاعلة وغرف عمليات فرعية في المناطق.
- 4 - وضع خطة مركزية فاعلة ومرنة تشترك في تنفيذها كافة الأجهزة والقوات كل حسب اختصاصه لمواجهة التحديات والأخطار الأمنية.
- 5 - الاحتفاظ بالمبادرة والروح الهجومية كاستراتيجية ثابتة.

- 6 - تعزيز المواقع وتحسينها لحمايتها بشكل دائم.
- 7 - تحسين الظروف المعيشية لمنتسبي الأجهزة والقوات وإعداد أماكن الإيواء المناسبة والكافية لهم.
- 8 - رفع نسبة الدوام في الأجهزة والقوات إلى نسبة الثلثين في الأحوال الطبيعية وإلى نسبة الدوام بالطاقة البشرية الكاملة في حالة الطوارئ.
- 9 - إجراء تمارين استعداد كامل للقوة لفحص عوامل الخلل والعمل على علاجها في ظل الأوضاع العادية.
- 10 - تفعيل دور التوجيه السياسي والمعنوي على كافة مستوى الوحدات لتعزيز روح الانتماء للوطن والمؤسسة.
- 11 - العمل من كافة المستويات القيادية على رفع الروح المعنوية لمنتسبي الأجهزة والقوات.
- 12 - تعيين الضباط في المواقع القيادية استناداً لمؤهلاتهم وكفاءتهم.
- 13 - العمل على إعداد القادة للمواقع المختلفة من خلال برامج التدريب.
- 14 - يجب التعامل وبمنتهى الحذر في عملية (دمج الأجنحة المسلحة أو أعضائها بالأجهزة) وإدارة مثل هذه حتى لا يزيد من أعباء المؤسسة الأمنية إضافة على ما تعانيه أساساً من أعباء.
- 15 - إخراج العناصر المتطرفة وأي اختراق من داخل صفوف قواتنا وعدم ممارسة سياسة نقلها إلى جهاز آخر.
- 16 - البدء باتخاذ الإجراءات العملية الكفيلة بمنع العاملين في المؤسسة الأمنية من ممارسة العمل السياسي (وفصل التنظيم عن الأمن) وما يخلفه ذلك من تبعات تمس جوهر العمل المهني بشكل عام. وتترك آثاراً سلبية جداً على أداء التنظيمي وتحمله تبعات ثقيلة هو في غنى عنها.
- 17 - تفعيل وتطوير مديرية التدريب والتطوير لتشمل الجانبين المادي والمعنوي للعاملين وتلبي الاحتياجات المحددة للأجهزة الأمنية والقوات وتراعي خصوصية كل منها، وفق أسس عصرية بحيث تضع برامج التدريب الموحدة، وكذلك الخاصة وتقود عملية التدريب بشكل عصري.
- 18 - استحداث إدارة تجنيد لتقوم بالتجنيد وفق خطة استيعاب تقوم على سد الاحتياج واختيار الأصلح بعيداً عن المصالح والغايات الخاصة.
- 19 - مراعاة الخصوصية الفلسطينية في موضوع الإحالة على التقاعد وأن تكون الإحالة بعد دراسة وضمان احترام نضالات المتقاعدين وتأمين حياة كريمة لهم، ومن الممكن دمجهم بالحياة السياسية (التنظيمية) وعدم قصر الإحالة على التقاعد على عامل السن فقط، بل لا بد من إدراج عامل ضعف المهنية والكفاءة.
- 20 - إيجاد معيار دائم وموحد لتقييم أداء الضباط أثناء خدمتهم وإيجاد سجل خدمة الضابط الذي بدونه سيرتك الضابط تحت رحمة المصلحة والمزاج أو الصدفة ليتعرف المسؤول على قدراته وإنجازاته أو فشله وعثراته.

#### ب - تدابير عاجلة بشأن الأجهزة الأمنية:

- 1 - تنظيم إطار من التعاون والتنسيق بين الأجهزة الثلاثة: الأمن الوطني (الاستخبارات)، والأمن الداخلي (الوقائي - والشرطة)، والمخابرات العامة، بما يكفل أداءها لواجباتها بنجاح وفعالية وبما يمنع أي ازدواجية أو تدخل في الواجبات.
- 2 - اعتماد آلية واضحة لا لبس فيها لسلسلة إصدار الأوامر والتوجيهات من المستوى القيادي وحتى من المستوى التنفيذي (تنظيم بأوامر ثابتة للتصرف في حالة الطوارئ والحالات الطبيعية).
- 3 - التنبيه إلى أن جهود الأجهزة الأمنية في جمع المعلومات لا يجب أن تتأثر بالواقع السياسي أو تغيراته إلا من أجل تطوير هذه الجهود أو تغيير بعض أساليبها دون أن تحيد عن الواجبات التي كلفت بمتابعتها منذ تأسيسها.
- 4 - تنظيم وحصص المساعدات الدولية ضمن إدارة مركزية واحدة وهذا يقتضي استحداث إدارة للاتصال الدولي تخدم كافة الأجهزة الأمنية دون أن يمس هذا التنظيم التعاون الأمني بين الأجهزة ومثيلاتها.
- 5 - رفع مستوى الإعداد والتدريب الأمني بشكل دوري لمنتسبي الأجهزة بما يتناسب مع واجبات العمل المحددة لكل جهاز وتقسيمات العمل في كل جهاز وعدم الركون إلى التعلم من خلال التجربة.

- 6 - إنهاء أو تخفيض حدود عسكرية الأجهزة الأمنية (القوة التنفيذية في الأجهزة) وتحديد واجبات الأجهزة الأمنية بالواجبات الاستخباراتية المعلوماتية لأنها شكلت أساساً للقيام بهذا الواجب.
- 7 - اعتماد التخطيط من خلال إدارات التخطيط في الأجهزة بمفهومه وبمراحله وأنواعه المختلفة في المؤسسة الأمنية عموماً.
- 8 - اعتماد مبدأ الكفاءة المهنية في تعيين الضباط واعتماد نظام إلحاق الضباط بالتدريب المتخصص قبل تكليفهم بأي عمل قيادي.
- 9 - تحسين الظروف المعيشية لمنتسبي الأجهزة الأمنية بما يكفل حسن أدائهم وعدم وقوعهم بالفساد أو أن يكونوا عرضة للاختراق.
- 10 - إعطاء الاهتمام اللازم لتطوير إدارات الأمن الداخلي في الأجهزة الأمنية بحيث تقوم بواجباتها بكل كفاءة وحزم في رقابة الأداء المهني والسلوكي وتعميق الانتماء.

[.....]

### الخلاصة

[.....]

## 1 - احتمالات تحويل الضفة الغربية إلى ساحة عمل للميليشيا الانقلابية:

رغم الكثير من العوامل التي قد يتخيلها البعض مانعة لاحتمال نشوء مثل هذا الواقع والتي لا يجوز الاتكال عليها بأي حال من الأحوال فإن مجموعة الدوافع الأساسية وإغراءات التمكّن من تحقيق الهدف واستكمالها بالسلاح وإن بأشكال أخرى غير متوقعة، ستعمل على توليد ومضاعفة الحافز لدى حركة "حماس" لإيجاد المبررات والفرص والإمكانات لمواصلة الفعل الانقلابي في الضفة الغربية، الأمر الذي يحظر معه إخراج مثل هذا الاحتمال (ولو كان بنسبة ضئيلة) من دائرة التوقع، بما يرتب مسؤولية فورية ومباشرة ارتباطاً بالدروس والعبر المستفادة من أحداث غزة وعدم تكرارها ثانية، لمضاعفة الجهد بالرؤية الواضحة والخطة المدروسة والجاهزية الكاملة لمواجهة هذا التحدي الحقيقي مهما تضاءلت نسب إمكانات واحتمالات وقوعه [.....].

[.....]

ومع ذلك وحتى لو اكتفى الانقلابيون بإنجازهم في غزة، فإنه يحظر التفكير لهم بذلك الإنجاز والتخلي عن قطاع غزة، الأمر الذي يتطلب بناء استراتيجيا تقوم على فكرة تقويض سلطتهم بالقطاع وإفشال تجربتهم ومحاصرهم لاستعادة وحدة الوطن، دون أدنى توقع بأن ذلك سيكون هدفهم حيال السلطة الشرعية بالضفة الغربية ولو عبر بناء نموذج حكم يحظى برضى الناس بقطاع غزة، ويمكن للشعب الفلسطيني من التقييم والمقارنة بين تجربتين ونموذجين، مما يضاعف المسؤولية باتجاه تخليص النموذج الفتاوي في ممارسة الحكم من السلبيات التي تعتريه، والإقدام بقوة نحو بناء النموذج الجديد الواعد بكل ما يستدعيه من متطلبات الإصلاح والتجديد نظماً وسياسات وأدوات.

[.....]

## 2 - محددات العودة إلى الحوار:

ضمن ظروفه وفي ظل موازين قواه المختلفة ولتحقيق أهداف الشرعية بوسائل سلمية تجنب الشعب والوطن تبعات الفتنة التي فرضتها ميليشيا "حماس" الانقلابية، وتمكنها من فرض إرادتها، لإعادة السلطة إلى مصدرها الأساسي وهو الشعب من خلال الاحتكام إليه ثانية بصناديق الاقتراع فإن لجنة التحقيق تقترح النقاط التالية كمحددات لهذا الحوار المحتمل دون استجدائه ودون تجاهل إمكانية حدوثه:

أولاً: الالتزام بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد، وبرنامج المنظمة، وإعلان الاستقلال، ومبادرة السلام الفلسطينية والعربية، وبجميع الالتزامات والاتفاقيات التي أبرمتها المنظمة.  
ثانياً: تحريم وجود أي سلاح أو تشكيل مسلح خارج إطار السلاح الشرعي وأجهزة الأمن المحددة وفقاً للقوانين النافذة وإعلان حل جميع الميليشيات التابعة لكل الفصائل.

ثالثاً: إدانة الانقلاب العسكري في قطاع غزة والعودة الكاملة عن جميع الانتهاكات والجرائم التي تم ارتكابها، وتقديم مرتكبيها للعدالة وإزالة كل نتائجه ومظاهره العسكرية والمدنية، وتسليم جميع المواقع إلى الرئاسة الفلسطينية، ومن تحدده لهذا الغرض.

رابعاً: الالتزام بقرار المجلس المركزي بشأن إجراء انتخابات عامة مبكرة في كل أرجاء الوطن على أساس قانون انتخابات جديد يعتمد صيغته التمثيل النسبي الكامل.

خامساً: الالتزام بالشرعية الفلسطينية من قبل الجميع، وبجميع المراسيم والقرارات والإجراءات التي صدرت لحماية النظام السياسي الفلسطيني ودور السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية. ■

(\*) مصدر خاص. ولم ندرج الحواشي والملاحق لضيق الحيز الطباعي.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: [majallat@palestine-studies.org](mailto:majallat@palestine-studies.org)

يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر: [http://www.palestine-studies.org/ar\\_index.aspx](http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx)